

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

الجاليات والمؤسسات الإسلامية ودورها في إبراز صورة الإسلام

مع التجمتين الإنجليزية والفرنسية

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو- الطبعة الثانية : 1436هـ/2015م

التصنيف والتوضيف في الإيسيسكو

رقم الإيداع القانوني : 2003/0933

ردمك : 9-341-26-9981

السحب : مطبعة الإيسيسكو

الرباط - المملكة المغربية

© جميع الحقوق محفوظة للإيسيسكو

© صدرت الطبعة الأولى في 1424هـ/2003م



فهرس

- 7 مقدمة ■
- 9 مدخل ■
- 12 مفهوم الأقتيات والجاليات الإسلامية ■
- 16 أوضاع الأقتيات والجاليات الإسلامية ■
- 18 سبل الاستفادة من الرصيد الثقافي للأقتيات والجاليات الإسلامية ... ■
- 20 علاقة الأقتيات والجاليات الإسلامية بالمحيط المحلي ■
- دور العلاقات الثقافية في تفعيل حضور الأقتيات والجاليات الإسلامية 23
- 26 مفهوم المؤسسة الإسلامية ■
- 28 واقع المؤسسات الإسلامية ■
- 31 العلاقة بين الجاليات الإسلامية ومؤسسات العمل الإسلامي المشترك ■
- 35 أوضاع الجاليات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ■

مقدمة

تشكّل الجاليات والأقليات الإسلامية المقيمة في شتى أقطار الأرض، جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي، باعتبار أن الأمة الإسلامية جمعاء، إنما تمثّل مجموع المسلمين في أي مكان من العالم، وأن العالم الإسلامي بمفهومه العام، هو الإطار الشامل الجامع الذي ينتظم أمة الإسلام قاطبة.

وتمثّل الجاليات والأقليات الإسلامية المنتشرة في جميع بقاع العالم دون استثناء، نسبة مرتفعة جداً من تعداد المسلمين في العالم، وهي نسبة تكاد تصل إلى النصف من التعداد الإجمالي للمسلمين. ولذلك، فإن الدور الذي تنهض به الجاليات والأقليات الإسلامية، أو يمكن أن تنهض به، بالغ الأهمية، وعلى مستويات عديدة، وفي المقدمة منها، العمل على تصحيح صورة الإسلام، وشرح مبادئه وتعاليمه، والردّ، بالمناهج الحكيمة والأساليب الرشيدة، على الدعاوي المغرضة، ودحض الشبهات والافتراءات، وتفنيد الأباطيل التي تروج ضد الدين الحنيف عقيدةً وشريعةً وحضارةً وثقافةً وتاريخاً.

ولقد اهتمت في هذه الدراسة ببحث الإمكانيات المتوافرة لدى الجاليات والأقليات الإسلامية، للقيام بدورها كاملاً، في مجال محدّد، هو إبراز صورة الإسلام كما هي في وضوحها ونصاعتها وإشراقتها، وشرح مقاصد شريعته ومكارمها في عدالتها ونزاهتها وإنسانيتها.

وربطت في هذه الدراسة بين الجاليات وبين المؤسسات الإسلامية، ربطاً اقتضاه منهج البحث في أنجع الوسائل وأقوم السبل، لإبراز صورة الإسلام، ولتصحيح الصورة النمطية التي تروج لها بعض الدوائر في الغرب، عن الإسلام والمسلمين على نحو شامل، هو بعيد كلَّ البعد، عن الموضوعية والأمانة والنزاهة.

ولقد انتهى بي البحث في هذه الدراسة التي أنشر طبعتها الثانية، إلى تحديد العلاقة بين الجاليات الإسلامية وبين مؤسسات العمل الإسلامي المشترك، مركزاً على دور العلاقات الثقافية في تفعيل حضور الجاليات والأقليات الإسلامية في الأقطار التي تقيم فيها وتنتسب إليها.

وقدمت لذلك بتأصيلٍ منهجيٍّ لمفهوم الجاليات والأقليات الإسلامية، ولمدلول المؤسسة الإسلامية، ثم بحثت السبل المتاحة للاستفادة من الرصيد الثقافي للجاليات والأقليات الإسلامية. وانتهيت إلى النظر في أوضاع هذه الجاليات والأقليات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وانعكاسات هذه الأحداث عليها.

أسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخيرُ لأمتنا وللإنسانية جمعاء، وأن يلهمنا الحكمة والرشاد في القول والعمل.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة

مدخل :

تتزايدُ الحاجةُ إلى إبراز حقائق الإسلام بالمنهج الصحيح وبالأسلوب السليم، ودحض الأباطيل التي يروجها خصومه، كلما اتسع نطاق الحملات العدائية الموجهة ضد الإسلام والمسلمين التي ينتهك القائمون عليها أحكام القانون الدولي وقواعد العدالة والإنصاف، ويسعون من خلالها في تأجيج نار الصراع بين الأديان، والصدام بين الحضارات، والعراك بين الثقافات، مما يهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، ويخلق حالاتٍ دائماً من القلق والاضطراب تشيع جوّاً من الشك وسوء الظن وعدم الثقة بين الأمم والشعوب.

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 م، التي هزّت العالم كلّهُ، والتي يرفضها ويشجبها كلّ ذي دين وعقل وضمير حيّ، والعالم الإسلاميّ يتعرض لحملات ظالمة مغرضة، توجه الاتهام جزافاً إلى الإسلام والمسلمين، وتحرض المجتمع الدولي ضد الشعوب والحكومات الإسلامية، وتعمل على إثارة روح العداء والكراهية، وتألّيب الرأي العام العالمي ضد العالم الإسلامي كلّهُ.

وإن الموقف الذي تتخذه بعض الدوائر في الغرب إزاء الإسلام ديناً وثقافةً وحضارةً، وتجاه المسلمين شعوباً ودولاً وحكومات، يتفاقمُ خطره

بصورة مطّردة، ليس على العالم الإسلامي فحسب، وإنما على العالم كلّهُ، لأنه موقفٌ عدائيٌّ، عنصريٌّ، مخالفٌ للقانون الدولي، ومناهضٌ لروح الحوار والتعايش بين الحضارات والثقافات والمؤمنين بالأديان السماوية جميعاً، ومن شأنه أن يهدّد الأمن والسلام الدوليين، ويزعزع استقرار المجتمع الدولي، ويتسبّب في إيجاد التوتر في العلاقات الدولية، في الوقت الذي تمرّ فيه الإنسانية بمرحلة حرجة، تبحث فيها عن ملاذٍ آمنٍ، وتتطلّع إلى الخلاص من الهيمنة التي يفرضها النظام الدولي الجديد الذي يقوده القطب الأوحّد المسيطر على السياسة الدولية، بغير سندٍ من القانون الدولي، وتحدياً للشريعة الدولية.

وإزاء هذه المواقف المنطوية على تهديد الحضارة الإنسانية في الصميم، يتحمّل العالم الإسلاميّ مسؤوليةً كبرى في التصدّي لهذه الحملات، بالمنهج الإسلامي القويم، الذي يدعو إلى السلام والتعايش والإخاء الإنساني، وينبذ العنف والإكراه، ويرفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله، ويدينه ويُعده إفساداً في الأرض، وعدواناً على الإنسانية وعلى الحضارة.

إن النهوض بهذه المسؤولية ينطلق من منطلقات عديدة، من أهمّها في رأينا، تقوية الذات بما يعني ذلك من تصحيح الأوضاع العامة في البلدان الإسلامية تصحيحاً سليماً يقوم على العلم والدراسة والتخطيط والاستفادة من تجارب الأمم وخبرات الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً وتقنياً، وتقويم المعوج من هذه الأوضاع، وترشيد السياسات المتبعة في المجالات جميعاً، خصوصاً في ميادين التربية والتعليم والعلوم والثقافة والاتصال، وتعزيز التضامن والتكامل والتعاون بين دول العالم الإسلامي، لاكتساب القوة والمناعة والقدرة على الدفاع عن الوجود وحماية المصالح والحفاظ على

القيم والمقومات التي تشكّل الأساس المتين للشخصية الإسلامية، و حجر الزاوية للكيان الإسلامي الكبير.

إن الأمة التي لا تمتلك شروط النهوض وأسباب التقدم وإمكانات التغيير من حال إلى آخر أفضل وأحسن وأرقى، تقصر وسائلها عن الدفاع عن حقوقها. ولذلك فإن صورة الإسلام تتمثل في الأمة الإسلامية، لأن العالم كلّ، ينظر إلى الإسلام من خلال واقع العالم الإسلامي.

وبناء على ذلك، فإن تصحيح صورة الإسلام، يبدأ من تصحيح صورة الأمة الإسلامية، ولا يتم ذلك، ولا يستقيم هذا التصحيح، إلا بتغيير حال الأمة وفقاً للمنهج الرشيد، وبالأسلوب القويم، وبالعلم والحكمة وسداد الرأي ومضاء العزيمة.

وعلى هذا الأساس، فإن إبراز صورة الإسلام للعالم، يجب أن ينطلق من تصحيح صورة الإسلام من الداخل. وتتفاوت درجات المسؤولية لإنجاز هذا المشروع الحضاري الإسلامي، من فئة إلى أخرى، ومن وسط إلى آخر، ولكننا في هذا العرض، سنحصر الحديث عن دور الجاليات والمؤسسات الإسلامية في إبراز صورة الإسلام، وسنمهد لذلك بتناول مفهوم الأقليات والجاليات الإسلامية، ثم نعرض لأوضاعها، قبل أن نبث سبل الاستفادة مما لديها من رصيد ثقافي يتمثل في الإمكانيات والوسائل والفرص المتاحة لها، وننظر في ضوء ذلك، في علاقاتها بالمحيط المحلي، ثم نخلص إلى تحليل أبعاد الدور الذي يمكن للأقليات والجاليات الإسلامية القيام به لإبراز صورة الإسلام في المجتمعات التي تعيش فيها بما يخدم المصالح الإسلامية العليا في المقام الأول، ورسالة المؤسسات الإسلامية في هذا المجال في المحيط الذي تعمل فيه.

مفهوم الأقليات والجاليات الإسلامية

نشأت ظاهرة الأقليات الإسلامية في العصر الحديث، مع تصاعد الهجرة من البلدان الإسلامية إلى مختلف أقطار الأرض، خلال العقد الأول من القرن العشرين في مستواها الأول، بينما برزت هذه الظاهرة في مستواها الثاني، مع نشوء الدول الحديثة في العديد من المناطق التي كانت تقع تحت حكم المسلمين، إلى أن قررت القوى الاستعمارية الأوروبية إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية لهذه المناطق، بحيث يتضاءل نفوذ المسلمين ويتقلص حضورهم، ليصبحوا أقليةً في المجتمعات التي كانوا يحكمونها إلى عهود قريبة.

فمع نمو حركة انسياب الهجرة من العالم الإسلامي إلى شتى الأصقاع، وبخاصة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في أول العهد، ثم إلى أمريكا الجنوبية وكندا وأستراليا، نشأت ظاهرة الأقليات الإسلامية لأول مرة تقريباً في تاريخ الإسلام، حيث وصل المسلمون إلى هذه الأقطار يحملون ثقافتهم وحضارتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ليجدوا أنفسهم وسط مجتمعات لها أديانها ولغاتها وثقافتها، ولها أُممات العيش وأساليب الحياة الخاصة بها، والتي تختلف عما ألفوه و نشأوا عليه وعاشوا في كنفه في بلدانهم الأصلية.

ولقد كانت الأفواج الأولى من المهاجرين من العالم الإسلامي إلى البلدان غير الإسلامية، ذات خصائصٍ متقاربةٍ يغلب عليها الطابعُ الشعبيُّ العام؛ إذ لم يكونوا من ذوي المستويات الثقافية العالية، في حين كان البحثُ عن موارد الرزق، هو أكبر دافع على هذه الهجرات الأولى التي نتج

عنها ظهور تجمعات إسلامية تتوزع على رقعة جغرافية مترامية الأطراف، وهو الأمر الذي أدى إلى ذوبان معظم هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الجديدة عليهم، بحيث لم يشعر بهم أحد، خاصة في العالم الإسلامي الذي كان في وضعٍ بالغ الضعف من جراء عوامل عديدة، يكفي أن نذكر منها، أن معظم الأقطار الإسلامية، كان خاضعاً عهدئذٍ للاستعمار الغربي.

وبالتحوّل الذي حدث في العالم الإسلامي، وبخاصة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، حصل تغيّرٌ رئيسٌ في تركيبة المهاجرين من البلدان الإسلامية إلى الغرب على وجه الخصوص، حيث أخذت أفواج المتعلمين والدارسين من ذوي الكفايات الثقافية والعلمية والمهارات المهنية المتميزة، تغلب على ظاهرة الهجرة المتصاعدة في اتجاه البلدان الأوروبية والأمريكية، مما أدى إلى ظهور أوضاع جديدة طبعت حياة التجمعات الإسلامية التي أخذت في البروز بصورة واضحة في العديد من الأقطار، فنشأت عنها مشكلات متنوعة، شعر المسلمون في المهجر بوطأتها الشديدة عليهم، فصاروا يتطلعون إلى إيجاد حلولٍ لها، حتى تستقيم حياتهم، وينتهوا إلى التوافق والانسجام بين ثقافتهم وهويتهم، وبين المحيط الاجتماعي والبيئة الثقافية والمناخ الفكريّ العام الذي وجدوا أنفسهم يعيشون في خضمه.

وعلى مستوى آخر، فإن تأسيس الدولة الحديثة في بعض الأقطار التي كانت تحت هيمنة الاستعمار الأوروبي، تسبّب في نشوء أوضاع سياسية فُرِضت على المسلمين في العديد من المناطق، نتجت عنها حالة شديدة التعقيد تتمثّل في أن مجتمعات إسلامية كثيرة انقلب وضعها من النفوذ والسيادة والأخذ بزمام الأمور، إلى الانعزال والتفوق والانكماش وزوال السلطة، وبذلك نشأت أقليات إسلامية بقوة الأمر الواقع الذي

فرضه المستعمرُ الأوروبيُّ، فيما فرض من أوضاع أراد بها تحقيقَ مصالحه بعد رحيله من البلدان التي كان يحتلها احتلالاً عسكرياً مباشراً.

وبانتشار الإسلام في بقاع واسعة، سواء أكان ذلك بإقبال أهل الأديان والعقائد الأخرى على اعتناقه والدخول في دين الله أفواجاً أو أفراداً، أم بوصول المسلمين إلى تلك البقاع واختلاطهم بشعوبها واندماجهم فيها، نشأت أقليات إسلامية ذاتُ خاصيَّتين ثقافيتين اثنتين؛ أولاهما أن هذه الأقليات جماعات بشرية متجانسة نابعة من مجتمعاتها الأصلية، فهي بذلك تكتسب صفة الانتماء إلى الأوطان التي تعيش فيها، وثانيتهما أن المعيار العددي لم يُفقد هذه الأقليات حقوقها السياسية والمدنية في أوطانها، يسري هذا على المسلم من أهل البلد غير الإسلامي الذي اعتنق الإسلام حديثاً، كما يسري على المسلم الذي وفد على بلد الهجرة من الخارج، فاندمج في محيطه، واكتسب صفةً المواطنة بحكم القانون. فهاتان الخاصيتان اللتان تمتاز بهما هذه الفئة من الأقليات الإسلامية، تجعلان الأوضاع التي يعيشها المسلمون في بعض الأقطار غير الإسلامية، ذاتَ طبيعةٍ مختلفةٍ عن سائر الأوضاع التي تسود مجتمعات الأقليات الإسلامية في مختلف أنحاء الأرض.

ونستطيع أن نخلص من هذا التحليل، وبالاستناد إلى المعيار العددي، وبالاحتكام إلى المقتضيات القانونية والدستورية المتعارف عليها دولياً، إلى أن الأقليات الإسلامية، هي إحدى الفئات الثلاث التالية:

أولاً : رعايا دولة غير إسلامية، ينتسبون إلى هذه الدولة بالأصل والمواطنة، عليهم ما على مواطني تلك الدولة من حقوق وواجبات. وتمثّل هذه الفئة النسبة العالية من الأقليات

الإسلامية. (مثال مسلمي الهند، والصين، والفليبين، وروسيا الاتحادية، المقيمين في أوطانهم الأصلية). ويندرج تحت هذه الفئة أيضاً مواطنو الدول غير الإسلامية الذين اعتنقوا الإسلام في أوطانهم، فهم جزء لا يتجزأ من شعوبهم، ولا ينقص دخولهم في الإسلام شيئاً من مواطنتهم.

ثانياً : رعايا دولة إسلامية يقيمون في دولة غير إسلامية ويخضعون لمقتضيات القانون الدولي ولأحكام القانون المحلي. وتأتي هذه الفئة في الدرجة الثانية من حيث التعداد. (مثال المسلمين من دول منظمة التعاون الإسلامي المقيمين في شتى بلدان العالم).

ثالثاً : رعايا دولة غير إسلامية يقيمون في دولة أجنبية غير إسلامية، وتمثل هذه الفئة نسبةً كبيرة من الجماعات والأقليات الإسلامية المقيمة في دول غربية وشرقية عديدة.

ومن الواضح الجلي أن هذه الفروق التي نشير إليها هنا، إنما تخضع لمفهوم القانون الدولي، ولكن حينما يتعلق الأمر بالمفهوم الإسلامي للقضية في عمقها، فإن هذه الفروق تتلاشى بصورة تلقائية، إعمالاً لمبدأ الأخوة الإسلامية، طبقاً لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** ﴾⁽¹⁾.

(1) الحجرات، الآية : 10

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية

ومن الطبيعي أن تختلف الأوضاع العامة للأقليات الإسلامية، من بلد إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى. ولكن، وعلى الرغم من هذا الاختلاف القانوني والدستوري، فإن هناك قدراً مشتركاً من التشابه فيما يجب القيام به تجاه هذه المجتمعات الإسلامية، من حيث العناية بشؤونها، والاهتمام بأحوالها، وتقديم الدعم الثقافي والتربوي والعلمي لها، ومساندتها في حماية هويتها وصون ذاتيتها الحضارية، ومن حيث المشكلات التي تعاني منها هذه الأقليات في الغالب الأعم، وما تستدعيه هذه المشكلات من حلولٍ موضوعية، ومعالجةٍ سليمة لها.

لقد كان التنبّه إلى وجوب الاهتمام بالأوضاع العامة للأقليات الإسلامية في العالم، جزءاً من حركة اليقظة الشاملة التي سادت العالم الإسلامي منذ أن أخذت الشعوب الإسلامية تتحرّر من قيود الاستعمار الأوروبي. ولقد تفاوتت درجة هذا الاهتمام من مرحلة إلى أخرى، تبعاً لخط تصاعد الاتجاهات العامة في العالم الإسلامي وموّهها في مستوياتها السياسية والثقافية والفكرية. إلى أن صار الاهتمام بالأقليات الإسلامية، من صميم العمل الإسلامي المشترك في قنواته الرسمية والشعبية، من وجوه شتى، وتحت تأثير ضغوط المشكلات المتعددة التي بدأت تحاصر هذه الأقليات، لاسيما في العقود الأخيرة التي تصاعد فيها مدّ الموجات العنصرية والفكرية والثقافية والمذهبية والسياسية المعادية للإسلام عقيدةً وثقافةً وحضارةً.

ولقد اكتسبت الأقليات الإسلامية في معظم البلدان الأوروبية والأمريكية بصفة خاصة، كياناً قانونياً يوفّر لها إمكانات الاندماج

في المجتمعات التي تعيش في وسطها على النحو الذي لا يُفقدتها خصوصياتها، ولا يُؤثر في تركيبها الاجتماعية التي تستند إلى الهوية الثقافية الحضارية التي تتميز بها، بحيث صار اندماج هذه الأقليات في الحياة العامة للمجتمعات التي تعيش فيها، لا يتعارض مع صفة التمايز الحضاري الذي يطبع المجتمع الإسلامي في أية بقعة من الأرض ينشأ ويتكوّن هذا المجتمع. وهو الأمر الذي يجعل هذه الأقليات في موقع القدرة على الحوار والتعايش مع جميع الفئات في مجتمعاتها، ويمكّنها في الوقت نفسه، من التعامل المتكافئ مع الظروف المحيطة بها، وبقدر كبير من الاستقلالية في القرار، والحرية في التصرف.

إن العلاقات التي تُقيمها الأقليات الإسلامية مع غير المسلمين في البيئات التي تعيش فيها، تنبع أولاً من خصوصية الثقافة الإسلامية التي تفتح على الغير، وتتميّز بالتسامح مع جميع أتباع الأديان والعقائد والثقافات والحضارات، وتنزع نحو التعاون في إطار الأخوة الإنسانية التي تجمع بين البشر كافة، من دون اعتبار للاختلاف في المعتقد والمذهب، أو في العرق والجنس، وتقتضيها ثانياً، ضرورات التعايش الذي أصبح سمة العالم الجديد، ومُليها متطلبات الحياة في المجتمعات المعاصرة، وتفرضها المصلحة المؤكدة لهذه الجماعات الإسلامية الناشئة في غير البلاد الإسلامية. بل إن هذه العلاقات ترتقي إلى مستوى أعلى من مجرد كونها ضرورات، لأن استمرار حياة الأقليات الإسلامية على النحو الذي يضمن لها الاستقرار ويكفل لها المناخ الطبيعي السليم للرقى والتقدم، يتطلب إقامة أوثق علاقات التعاون مع جميع مكونات المجتمع الذي تعيش فيه هذه الأقليات، وعلى مختلف المستويات، وبما يحقق اندماجها الفاعل والمؤثر في المحيط العام على النطاق الواسع، وبالقدر الذي يجعلها طرفاً مشاركاً في الحياة العامة.

وأياً كانت الظروف التي تكتنف كلَّ فئة من الفئات التي تتكوّن منها الأقليات الإسلامية، فإنه مما لا شك فيه، أن العلاقات التي تُقيمها هذه الأقليات مع غير المسلمين، هي المحك الذي يحص سلامة الكيان الحضاري للمسلمين في غير ديار الإسلام؛ فبقدر ما تنتظم هذه العلاقات، وتستقيم على النهج الصحيح، وتقوم على القواعد السليمة، يتقوى استقرار الأقليات الإسلامية، ويتعاضم الدور الذي تؤديه في الحياة العامة، وتزايّد المكاسب التي تحققها والمنافع التي تجنيها.

سبل الاستفادة من الرصيد الثقافي للأقليات والجاليات الإسلامية

إن الرصيد الثقافي والحضاري الذي تمتلكه الأقليات الإسلامية في كل مكان، يمدّها بأسباب التواصل مع المجتمعات غير الإسلامية التي تتعايش معها، على شتى المستويات؛ فعلى المستوى الإنساني، يعدّ التسامح الحضاريّ القاعدة العامة التي يبني عليها المسلمون علاقاتهم بغير المسلمين، وهو تسامح ينطلق من الإيمان بوحدة الأصل الإنساني، وبالقيم والمثل العليا التي يدين بها البشر في كل عصر من عصور التاريخ، وهي قيم الخير والعدل والفضيلة والعفة والصدق والأمانة والاستقامة والشجاعة والمروءة والنجدة. وعلى مستوى تبادل المصالح والمنافع والتعايش بمفهومه الشامل العميق، فإن المسلمين المتشبهين بتعاليم دينهم الحق، يعلمون جيداً أن العمل وجهٌ من وجوه العبادة، وأن السعي في الأرض تكليف ربّانيٌّ للإنسان، وأن نفع العباد مقصدٌ شريفٌ من مقاصد الشريعة الإسلامية، وأن درء المفاسد مقدّمٌ على جلب المنافع، وأن التعاون على البر والتقوى والخير

والمصلحة العامة، فريضةً دينيةً، وأن اكتساب القوة وتحقيق الرقيّ وصنع التقدم والتفوّق في العلم والتعمّق في المعرفة، من مقتضيات الحياة الكريمة التي ينشدها الإنسان السويُّ في كل مكان وزمان.

أما على المستوى الثقافي العام، وعلى الصعيد الحضاري، فإن المسلمين حينما كانوا، يسعون دائماً إلى التقارب مع أتباع الديانات والثقافات والحضارات، والتحاور معهم، ويجعلون هذا التقارب والتحوّار في مقام الدّعوة إلى الله التي أمر، سبحانه وتعالى، أن تكون بالحكمة وبالموعظة الحسنة وبالتي هي أحسن، ويصدرون في سلوكهم هذا عن إيمانٍ بالرسالة التي يحملونها، وبواجب تبليغها إلى الناس كافة، وبأنهم دعاةٌ هداية ربّانية، وحضارة بانية، وثقافة هادفة.

وحيثما تجمّع المسلمون خارج دول العالم الإسلامي، سواء أكانوا جالية تقيم بصفة مؤقتة، أم أقلية مستوطنة، أم أقلية مواطنة، فإن القيم والمبادئ التي يؤمنون بها تشع من حولهم، وتترك أثرها في تعاملهم مع من يعيشون معهم، لأن هذه القيم بانيةٌ للعلاقات الإنسانية السليمة، ومؤسّسةٌ لمبادئ التعايش الحضاريّ الراقى.

بيد أن تأثير القيم الإسلامية في المحيط الاجتماعي الذي يشكّل المسلمون فيه نسيجاً متناسقاً ومتراطباً، لا يأتي مفعولُهُ الإيجابي، إلا إذا توفرت شروطٌ موضوعية تتمثّل في الإيمان والوعي بهذه القيم، وتشرّبها، وتمثّلها، والعمل بمقتضاها، وهو الأمر الذي يقتضي القيام بمجهود مستمر في التوعية، والتربية، والتوجيه، على أكثر من مستوى، مما له علاقةٌ بالرعاية المتكاملة في إطار الحرص على حماية الهوية الثقافية والذاتية الحضارية.

ولا شك أن الأقليات الإسلامية المقيمة في مختلف الأقطار، هي أحوج ما تكون إلى أن نتعهدا بهذه الرعاية المتكاملة، تربوياً وثقافياً وأخلاقياً وفكرياً، حتى تبقى هذه الأقليات في منأى عن المؤثرات الضاغطة التي تهدد الوجودَ المعنويَّ في الصميم، وتضعف في الإنسان المناعةَ الثقافية والأخلاقية، فيصبح فريسةَ الضياع والانحراف والتهيه.

ولذلك فإن تأثير الأقليات الإسلامية في المجتمعات التي تعيش في محيطها، يتوقف على مدى سلامة الكيان الفكري والثقافي، وعلى المناعة الأخلاقية لهذه الأقليات ؛ فكلما كانت الجماعات الإسلامية خارج بلدان العالم الإسلامي، متماسكةً عقائدياً وأخلاقياً، وواعيةً برسالتها الحضارية، كان ذلك أقرب إلى التأثير الإيجابي المتحصّر في البيئة والمحيط.

أما إذا صَعَفَ هذا الكيانُ وتَرَخَى بسبب غياب الوعي الديني الصحيح وانعدام التضامن القوي والعمل المنظم المتقن في إطار احترام القوانين السائدة والاستفادة منها، وغير ذلك من الأسباب، انعزل المسلمون عن مجرى الحياة، وانسحبوا من ميدان التدافع الحضاري، وانتهى أمرهم إلى التلاشي، فالانهيار، حيث تصبح الأقلية الإسلامية في هذه الحالة، عبئاً ثقيلاً على المجتمع الإسلامي الكبير، تُسيء إلى الإسلام من حيث تدري أو لا تدري.

علاقة الأقليات والجاليات الإسلامية بالمحيط المحلي

من هذا المنظور، فإن علاقة الأقليات الإسلامية بغير المسلمين، ينبغي أن تقوم على أساس من القيم الإسلامية التي تصنع الفرد والجماعة، وتجعل من المسلم عضواً فاعلاً ومؤثراً في دائرته القريبة، وفي محيطه الأشمل، وفي

أي بيئة يعيش فيها، يتجاوب مع ما تعجُّ به الحياة من أحوال وأحداث، ويتفاعل مع ما يسود المجتمع من أفكار وآراء ومواقف، ويستوعب كلَّ ما يجري من حوله بعين فاحصة، وعقل مدبّر، وفكر حصيف.

فإذا ارتقت الأقليات الإسلامية إلى هذا المستوى من التعامل والتجاوب والتحاور مع المجتمعات التي تعيش فيها، كان لها حضورٌ متميِّزٌ في ميادين العمل العام، وكان لها تأثيرها الفاعل في مَجَرِيَّات الأمور، وكان لها بعد ذلك كلُّه، صوتُها المسموع وذكُرُها المحمود.

وليست الأقليات الإسلامية سواء في مدى تعاملها مع غير المسلمين، وإمَّا هناك تفاوتٌ في درجة هذا التعامل، وفي تأثيره، نتيجةً لاختلاف ظروف كل فئة من فئات الأقليات الإسلامية. ويترتب على هذا التفاوت، تعدُّدٌ في مستويات تجاوب الأقليات الإسلامية مع مختلف طبقات المجتمع الذي تعيش فيه، مما ينعكس على العلاقة التي تُقيمها هذه الأقليات مع غير المسلمين، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى الثقافي والإنساني العام.

وليس من شك أن العلاقات الثقافية لا تثمر النتائج المرغوب فيها، إلا إذا استندت إلى قاعدةٍ راسخةٍ من الاحترام المتبادل، ومن الثقة في دوافع كل طرفٍ من الأطراف المُنشئة لهذه العلاقات، ومن الإيمان بالأهداف المشتركة، والالتقاء حولها، والافتناع بها، وجعلها محطَّ كل اهتمام وموضع كل عناية، حتى تتحقق في الواقع المعيش.

ومن المؤكد أن الأقليات الإسلامية ستحقِّق لذاتها منافع جمَّة وفوائد كثيرة، إذا ما وفقت في إقامة علاقاتٍ ثقافيةٍ غنية ومثمرة مع جميع شرائح المجتمعات التي تندمج فيها وتتعايش معها. فمن شأن تقوية

العلاقات الثقافية بين الأقليات الإسلامية، وبين غير المسلمين، أن تُنشأ روابط إنسانية متينة ترسخ الوجود الإسلامي في الديار غير الإسلامية، وتساهم في إبراز الصورة الحقيقية للإسلام، وفي تصحيح ما يروج من مغالطات وافتراءات وأخطاء، عن الإسلام، من حيث هو عقيدة ودين وثقافة وحضارة.

إن إقامة علاقات ثقافية نشيطة وذات فعالية ومردود عملي، على أي مستوى من المستويات، تتطلب انتهاج الطرق القانونية، وسلوك المنهج العلمي الذي يُفضي إلى أقوم السبل المؤدية دائماً إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ويقتضي هذا أن يُرَجَّع في إقامة هذه العلاقات، إلى القوانين المحلية، والتقيّد بمقتضياتها، والالتزام بروحها ونصّها، وذلك تجنباً لأي لبس أو غموض، وابتعاداً عن أية شبهة أو مظنة، وتوخياً لبلوغ الغايات الشريفة في قصدٍ واعتدال.

إن الأقليات الإسلامية في العديد من المناطق والأقطار، تتوفّر لها فرصٌ كثيرة للعمل في هذا الميدان، خاصة الأقليات الإسلامية التي تعيش في الدول الأوروبية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي كندا، وأستراليا، واليابان، وفي بعض دول أمريكا الجنوبية، حيث تُتيح القوانين المحلية، الفرص المتعددة لإنشاء الجمعيات والهيئات والروابط التي تنظم علاقات الأقليات فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين جميع فئات المجتمع ومختلف شرائحه، من جهة ثانية، وحيث تكفل هذه القوانين للأقليات، الحقّ في ممارسة الشعائر الدينية، والقيام بالأنشطة الثقافية التي تخدم الأهداف التي ترغب في تحقيقها، وتمهد أمامها السبل نحو تنمية علاقات

التعاون مع مكونات المجتمع الذي تعيش فيه، بالقدر الذي تكفل لها حظوظاً كبيرة لتطوير قدراتها، ولتقوية كيائها، ولإحكام علاقتها بمن تشاء من الفئات والطوائف، من مختلف المشارب والمذاهب والاتجاهات.

أما الأقليات الإسلامية التي تعيش في أوطانها، كحالتَي مسلمي الهند والصين، على سبيل المثال لا الحصر، فإنها في حاجة ماسّة إلى تنظيم نفسها بالشكل القانوني الذي يضمن لها العمل على تنمية ذاتيتها، وإقامة علاقات ثقافية مع المحيط الذي تعيش فيه، من أجل أن تحافظ على هويتها الثقافية التي من أقوى مقوماتها وأهمّها على الإطلاق، عقيدتها الدينية.

وليس بخافٍ أن الأقليات الإسلامية في هذه البلدان، لا تجد المناخ المناسب في معظم الأحوال، للتحرك في هذا الاتجاه. وهنا يتعيّن على المنظمات والهيئات الإسلامية الرسمية والشعبية، أن تقوم بواجبها تجاه الأقليات الإسلامية التي تعيش في أوطانها محرومةً، أو مضطهدةً، أو واقعةً تحت ضغوط مختلفة المصادر. ومن أوجب واجبات البلدان الإسلامية أن تتضافر جهودها في تقديم الدعم المادي والأدبي لهذه الأقليات، وأن تقوي صلاتها بها، وأن تُشعرها دائماً بأنها جزءٌ لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، تتجاوب معها، وتساندها وتدعمها.

دور العلاقات الثقافية في تفعيل حضور الأقليات والجاليات الإسلامية

العلاقات الثقافية التي تقيمها الأقليات والجاليات الإسلامية في البلدان التي تعيش فيها، تشكّل في جوهرها، رصيذاً للأمة الإسلامية،

يمكن استثماره في التعامل الذي مع حكومات هذه الدول، ومع منظماتها الرسمية والشعبية، من أجل تحسين أوضاع المسلمين فيها، في إطار العلاقات الدبلوماسية القائمة بينها وبين بلدان العالم الإسلامي.

وفي كل الأحوال، فإن العلاقات الثقافية التي تُقيمها الأقليات الإسلامية في مختلف المهاجر، سواء في الشرق أو الغرب، في الشمال أو في الجنوب، يمكن استثمارها لدعم الوجود الإسلامي في هذه الأقطار، بشتى الأساليب والطرق التي يكفلها القانون الدولي، وذلك من أجل تصحيح صورة الإسلام التي تتعرض للتشويه، وتبليغ الرسالة الإسلامية إلى العالم، بلغة مفهومة، ومنطق مقنع، وبأسلوب جذاب، من دون إخلال بجوهر العقيدة، أو بأصل من أصول الدين الحنيف، ومن دون بخس لحق من حقوق المسلمين. ويتطلب هذا الأمر حسن التصرف، والفهم الرشيد لمقتضيات العمل الثقافي في قنواته الدولية، مع الوعي المتفتّح بمتطلبات التحرك في هذه الميادين الحيوية.

وتتسع القنوات التي يوفّرها العمل الدولي في المجال الثقافي، للعلاقات الثقافية بين الجاليات والأقليات الإسلامية وبين غير المسلمين على العديد من الأصعدة؛ فعن طريق هذه القنوات، يمكن أن يُقيم المسلمون، خاصة في المهجر، علاقات تعاون نشيطة إذا ما عرفوا كيف يستثمرونها ويوظفونها للتوظيف الجيد المدروس والمتقن، أمكن لهم أن يحققوا مكاسب كثيرة تنفعهم في حياتهم حيث هم، وتنفع العالم الإسلامي بأسره والمسلمين كافة في كل مكان، ذلك أن الحضور الفاعل والمؤثر للمسلمين في البلدان غير الإسلامية، يوفّر فرصاً كثيرة لهم لخدمة قضايا العالم الإسلامي، وللعمل الجدّي الهادف من أجل إبراز صورة الإسلام والتعريف بحقائقه

ودحض الشبهات وتصحيح الأخطاء والمغالطات التي تنشر وتذاع ويتقبلها الناس في المجتمعات الغربية باعتبارها حقائق، وذلك على مستويين اثنين :

أولهما : المستوى الفردي الذي يتجسّد في السلوك الشخصي الملتزم بأخلاقيات الإسلام التي تحثّ على حسن المعاشرة، والتعايش مع الناس جميعاً، والاندماج في المحيط الاجتماعي، والسعي في نفع المجتمع والإخلاص في خدمته، بحيث يُعطي الفرد المسلم في المحيط الذي يعيش فيه، القدوة والمثال للشخصية الإسلامية النافعة للمجتمع، بتصرفاته، وبأفهام سلوكه، وبمعاملاته، بالأنشطة التي يقوم بها.

ثانيهما : المستوى الجماعي الذي يتمثّل في إقامة علاقة تعاون جماعي في إطار القوانين والأنظمة المحلية، لخدمة أهداف سامية، في المقدمة منها الدعوة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة بكل ما في ذلك من معانٍ ودلالات، ودون إخلال بواجب الانضباط في السلوك واحترام القوانين والأنظمة، وذلك في شكل تأسيس الجمعيات، والأندية، والروابط، والهيئات، والمراكز الثقافية، وإصدار النشرات الإعلامية، وربط الصلة بوسائل الإعلام، وبالذواثر ذات التأثير في الرأي العام المحلي والعالمي، وبمشاركة المجتمع الذي يعيش فيه، في كل شأن من شؤونه العامة، بحيث يندمج المسلمون، سواء أكانوا من المهاجرين، أم من المقيمين، أم من السكان الأصليين ممن اهتموا إلى الإسلام، في المحيط العام سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً.

إنَّ الدور الذي يمكن أن تقوم به الجاليات والأقليات الإسلامية في خدمة الأهداف العليا للعالم الإسلامي، وفي المقدمة منها، إبرازُ صورة الإسلام، وتصحيح الأخطاء ودحض الشبهات التي تنشر عن الإسلام والمسلمين، من الأهمية بمكان. وتتعاطفُ أهمية هذا الدور، إذا تعزَّز بدعم المؤسسات الإسلامية له، خاصة تلك التي تعمل في إطار العمل الإسلامي المشترك.

ومن أجل بيان تأثير هذا الدور وأهميته في دعم أهداف العمل الإسلامي المشترك، نعرض فيما يلي لمفهوم المؤسسة الإسلامية، ثم لواقع المؤسسات الإسلامية، قبل أن نتناول العلاقة بين الجاليات والأقليات وبين مؤسسات العمل الإسلامي المشترك.

مفهوم المؤسسة الإسلامية

يندرج تحت مفهوم (المؤسسة الإسلامية)، كلُّ جهاز يقوم على قواعد إدارية وهيكلية تنظيمية، يهدف إلى خدمة القضايا والشؤون الإسلامية في أحد حقول العمل الإسلامي، سواء أكان هذا الجهاز منظمة، أم مؤسسة، أم جمعية، أم وكالة، أم هيئة. ويشمل مفهوم (المؤسسة الإسلامية)، على مستوى ثانٍ، الجامعات، والمعاهد، والمدارس التي تختص بالدراسات الإسلامية، وتجعل من خدمة الثقافة الإسلامية المهمة الرئيسة لها.

والمؤسسات الإسلامية التي تدرج تحت المستوى الأول، تجربةٌ حديثة العهد نسبياً في العالم الإسلامي، بحكم أن انطلاق تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، قد تم في عام 1969 م، وأن معظم المؤسسات التي تعمل في إطار هذه المنظمة، قد أنشئت بعد ذلك. أما المؤسسات التي أنشئت قبل سنة 1969م، فهي على قسمين : قسم حكومي، وقسم أهلي، فمن القسم الأول

على سبيل المثال، مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف في القاهرة، ومن القسم الثاني رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة.

وهذا المفهوم وظيفيٌّ أكثر منه وصفيٌّ ومنطقيٌّ، لأن في الأصل، ومن حيث المبدأ، كلُّ ما يُؤسَّس في المجتمع الإسلامي، يجب أن يقوم على قواعد إسلامية، ويرمي إلى أهداف إسلامية، فيكون إسلامي المنطلق والمحتوى والمقصد. وبالتالي، فإن المؤسسات التي تُنشأ في البلدان الإسلامية، يجب - شرعاً وعقلاً - أن تصطبغ بالصبغة الإسلامية، فتكون تبعاً لذلك مؤسساتٍ إسلاميةً.

هذا من حيث المبدأ وأصل الأشياء وجوهر الأمور، غير أن لظروف ولعوامل ولأسباب يطول شرحها، أصبح من المعتاد، ومن المصطلح عليه، بل من المتعارف عليه، أن تحمل اسمَ (المؤسسة الإسلامية) تلك المؤسسة التي تُعنى بالشؤون الإسلامية، وتهتم بالقضايا الإسلامية، وتختصُّ بكل ما له صلةٌ بالعمل للإسلام عقيدةً ودعوةً وثقافةً وحضارةً وتراثاً. وبذلك صارت كلُّ مؤسسة تعمل في هذه الدائرة، هي مؤسسة إسلامية، وفقاً لهذا المفهوم الذي على أساسه نتعامل مع المؤسسات الإسلامية بصفته المبدئية والوظيفية معاً.

وعلى كل حال، فإن المفهوم الوظيفي للمؤسسات الإسلامية يجعل منها الهيئات التي تنهض بمسؤوليات العمل الإسلامي، كلُّ في حقل تخصصه، وفي الإطار الذي وُضع له، وطبقاً للمبادئ والأسس والأهداف التي حدّدت له⁽²⁾.

(2) تأملات في قضايا معاصرة، فصل (الدراسات المستقبلية في مجال تطوير المؤسسات الإسلامية: أهميتها وفائدتها)، ص: 193، الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، دار الشروق، القاهرة، 2002 م.

واقع المؤسسات الإسلامية

إن من مقتضيات المنهج السليم في دراسة حالة ما، أو تحليل وضع من الأوضاع، ربط تلك الحالة وذلك الوضع بالمحيط العام في جوانبه المتعدّدة. ولذلك فإن المؤسسات الإسلامية يندر أن تخرج عن هذه القاعدة المطرّدة، فهذه المؤسسات جزء لا يتجزأ من الأوضاع العامة، وهي من صميم الواقع في العالم الإسلامي، متأثرة به، وخاضعة له، ومتجاوبة معه، لا سبيل لها إلى أن تنفصل عنه، فهي تقوي ويشتدّ عودها بقدر ما تسرى القوة والصحة والحيوية في الكيان الإسلامي كلّه، والعكس صحيح. فهذه المؤسسات إذن، تعبّر تعبيراً يَتَّفَاوَتْ من مؤسسة إلى أخرى، عن طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، كما تعبّر عن محصلة الأوضاع التي يعيشها العالم الإسلامي.

ولكن لهذه القاعدة استثناءً نجده ملموساً في طائفة من المؤسسات الإسلامية التي استطاعت أن تتغلّب على الظروف المحيطة بها، وأن تتجاوز الصعوبات، وأن ترتقي إلى مستوى من النجاح يشهد لها بالإدارة الجيدة، وبالأداء الراقي، وبالتأثير الإيجابي والفاعل الذي تُحدثه في المحيط الذي تعمل فيه. فليست كل المؤسسات الإسلامية على شاكلة واحدة، ولكنها تختلف من محيط إلى آخر، ومن ظرف إلى آخر، ويتَّفَاوَتْ أداؤها من إدارة إلى أخرى.

ومن هذه الزاوية، ننظر إلى المؤسسات الإسلامية، فنراها على مستويين اثنين :

- **المستوى الأول** : مؤسسات إسلامية ذات الطابع العام، سواء أكانت تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي، أم تدخل في

إطار المؤسسات الحكومية المرتبطة بالسياسات التي تضعها الدول وتتبناها، على تنوع هذه المؤسسات وتعددتها، بحيث تشمل المنظمات، والهيئات، والوكالات، والجامعات، والمعاهد، والجمعيات، والمجامع. ويكاد يكون القاسم المشترك بين هذه المؤسسات، هو ضعف الموارد المالية الذي يؤدي إلى ضعف في الموارد البشرية، كما يؤدي إلى محدودية التأثير في المحيطين المحلي والإقليمي، والإسلامي العام، وهو الأمر الذي يترتب عليه قصور ملحوظ في تحقيق الأهداف المرسومة، سواء عند التأسيس، أو تلك الأهداف التي ترسمها الهيئات العليا المشرفة على هذه المؤسسات، في اجتماعاتها الدورية، كالمؤتمرات العامة، والمجالس التنفيذية، ومجالس الأئمة، ... الخ، مما يتسبب في خلق حالة من عدم الثقة الكاملة في قدرة العديد من هذه المؤسسات على الوفاء بالمهام المناطة بها.

- **المستوى الثاني :** المؤسسات الإسلامية الأهلية، وهي التي يعبر عنها (بالمؤسسات الإسلامية الشعبية)، على ما في هذا التعبير من خلل منهجي ؛ لأنه في الواقع، كل مؤسسة إسلامية هي شعبية، باعتبار أن النشاط الذي تقوم به موجّه إلى الشعب، إن لم يكن موجّهاً في الأساس، إلى الشعوب الإسلامية كافة. وتخضع هذه المؤسسات في الجملة لعدّة ضغوط، يأتي في مقدّمتها شح متزايد في الموارد المالية، ووقوع بعضها تحت تأثير الجهات المانحة التي قد لا تكون دائماً متجاوبةً تجاوباً كاملاً، مع الأهداف التي أنشئت هذه المؤسسات للعمل من أجلها، مما يؤدي في بعض الأحيان، إلى الانحراف - الذي يكبر أو يصغر - عن الخط

المرسوم، ويتم ذلك على حساب مصداقية العمل الإسلامي، مما يؤدي بالتالي، إلى نتائج سلبية تؤثر في مسار العمل الإسلامي، بدرجةٍ أو بأخرى.

وهناك في بعض الحالات، قدرٌ من التداخل بين المستويين، بحيث تنعدم الفوارق بينهما. بمعنى أن العوامل التي تؤثر في المؤسسات الإسلامية في المستوى الأول، تكون هي العوامل ذاتها التي تؤثر في مؤسسات المستوى الثاني. ولكن على الرغم من ذلك، فإن لكل مستوى ظروفًا تكتنفه، ومناخًا يسود فيه، ومواصفات تختص به.

ولقد تضافرت عوامل كثيرة على صعيد العالم الإسلامي، أدت إلى نشوء الوضع الراهن الذي تعيشه المؤسسات الإسلامية، منها الظروف التي مرّت بها البلدان الإسلامية طوال العقود الأخيرة، سياسياً واقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً، مما كان له التأثير القوي – إيجابياً وسلبياً – على مجمل الأنشطة التي يقوم بها العمل الإسلامي المشترك، وهو الأمر الذي انعكس على هذه المؤسسات، فنال من مصداقية بعضها، وأضعف مردودية بعضها الآخر، وحتى المؤسسات التي استطاعت أن تتغلب على هذه العوامل وتتجاوزها، لحقت بها آثارٌ من المناخ السائد في المحيط الذي تتحرك داخله.

ومن العوامل التي تسبّب في إضعاف المؤسسات الإسلامية في غالبيتها، إضافةً إلى ما سبقت الإشارة إليه، تكالُب القوى المناهضة للإسلام ولالأمة الإسلامية، وتآمرها، وكيدها، وإجماعها على النيل من هذا الدين القيم، وتمزيق صف المسلمين، وتشثيت جهودهم، وعرقلة كل مسعى يرمي إلى تضامنهم ووحدهم واجتماع أمرهم على ما ينفع الأمة ويمكث في الأرض.

ولكننا لا نردّ قصور بعض المؤسسات الإسلامية وضعفها إلى العوامل الخارجية على وجه الإطلاق، وإنما نقول بوجود قدرٍ من التأثير الخارجي في نشوء هذه الظاهرة، وإن المسلمين يتحملون نصيبهم من المسؤولية في كل الأحوال.

ويمكن القول إنَّ نجاح بعض المؤسسات الإسلامية في القيام بدورها المرسوم لها، هو في حدِّ ذاته، ظاهرةً من الظواهر الصحية التي تسود العالم الإسلامي، إذ أنه ليس من المنهج السديد الحكم بصورة إجمالية، على المؤسسات الإسلامية جميعاً، لأن من بينها المؤسسة الناجحة في أداء رسالتها، والمتعترّة في إنجاز مهمتها، ومن بينها أيضاً، المؤسسات التي يتراوح عملها بين النجاح والإخفاق، لسببٍ من الأسباب.

ولكن، وبصورة عامة، يمكن لنا أن نسجّل في هذا المقام، أن نسبة النجاح في أداء المؤسسات الإسلامية لوظائفها، لا تتناسبُ مع مستوى الأهداف المخطّط لها، ولا تستجيب للآمال المعلقة عليها منذ إنشائها وإلى اليوم⁽³⁾.

العلاقة بين الجاليات الإسلامية ومؤسسات العمل الإسلامي المشترك

تعدّ العلاقات الثقافية في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، من أقوى الوسائل للتعاون فيما فيه المصالح المشتركة للشعوب. ويتوجّب على الأقليات الإسلامية حينما كانت، أن تشارك مؤسساتها الثقافية والتربوية والاجتماعية في أعمال هذه المنظمات والهيئات الدولية، وأن تستفيد من

(3) تأملات في قضايا معاصرة، الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، ص 197، دار الشروق، القاهرة، 2002 م.

الفرص التي تُتيحها في إقامة شبكةٍ من العلاقات الثقافية المنتجة التي تصبّ في اتجاه خدمة مصالحها.

وتقع على منظمات العالم الإسلامي ومؤسساته المعنية بالعمل الثقافي العام، مسؤوليةٌ كبيرة في هذا المجال المهم، إذ أن الأقليات الإسلامية في حاجة شديدة إلى أن تقف هذه المنظمات إلى جانبها، وتدعمها، وتقدم لها الخدمات التربوية والعلمية والثقافية، وتوفّر لها المساندة والمؤازرة في كل الأحوال، لأن نجاح هذه الأقليات في حماية هويتها، وفي الدفاع عن حقوقها ومصالحها، يخدم في نهاية المطاف، المصالح العليا للعالم الإسلامي.

وسأعرض في هذا المقام، تجربةً متميّزةً للعمل الإسلامي المشترك في إطار المنظمات والمؤسسات الإسلامية الموجهة للجاليات والأقليات الإسلامية، تتمثّل في الإنجاز الذي حققته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في مجال الاهتمام المخطّط والمدروس بشأن الحضور الإسلامي في الغرب.

لقد تأسست المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في عام 1982م، وأولت اهتماماً مركزاً بقضايا الجاليات والأقليات الإسلامية في الغرب منذ انطلاقتها الأولى.

ويتمثّل هذا الإنجاز في (استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب) التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة في شهر نوفمبر عام 2000م⁽⁴⁾.

(4) وضعت الإيسيسكو إلى جانب هذه الاستراتيجية، (استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي) التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي العاشر المنعقد في ماليزيا سنة 2003م.

ولقد حرصت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة على وضع هذه الاستراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي للجاليات الإسلامية في الغرب، ساعيةً إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية :

أ) تأكيد دور الثقافة في حماية الهوية الحضارية للجاليات والأقليات الإسلامية.

ب) تقريب الرؤى وتوحيد مناهج العمل وتوطيد جسور التعاون بين العاملين في حقل العمل الثقافي الإسلامي في الغرب.

ج) تصحيح المفاهيم وتحديد المصطلحات.

د) إيجاد مرجعية قيمية إسلامية توجيهية تهدي الأعمال وتحميها من الاستلاب والانغلاق معاً.

وتستمد هذه الاستراتيجية مبادئها ومنطلقاتها من القواعد التالية:

أولاً: القاعدة الإيمانية : تستند الاستراتيجية في تصوراتها إلى المرجعية القيمية الإسلامية التي تنظر إلى العمل الثقافي على أنه فعل تعبدي، وليس مجرد مهارات وتقنيات، مؤكدة بذلك البعد الروحي والقيمي للتنمية الشاملة المنشودة للمسلمين .

ثانياً: القاعدة التوازنية : تقوم على التلاحم بين مبدأي الأصالة والمعاصرة، حيث تعمد إلى ترسيخ قيم الانتماء العقدي والحضاري من جهة، وإلى الانفتاح على مستجدات العصر من جهة أخرى، لكي لا تنقطع صلة هذه الأجيال بماضيها، وفي الوقت نفسه، لا تتقاعس عن مواكبة زمانها.

ثالثاً : القاعدة الشمولية : تنطلق من أن البناء الحضاري السوي لأي مجتمع من المجتمعات، يجب أن يقوم على العناية بمختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والتربوية، مؤكدةً بذلك تعدد الأبعاد للنموذج الحضاري السليم⁽⁵⁾.

إنَّ هذه الاستراتيجية، كما هو واضح، تعدُّ فتحاً في تعامل العالم الإسلامي مع أبنائه وبناته المهاجرين على مختلف فئاتهم وفي جميع مواقعهم. ولقد حرصت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، على تفعيل استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب، فأنشأت المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب الذي يباشر عمله بعقد سلسلة من الاجتماعات في بعض العواصم الأوروبية، كما عينت المنظمة أحد الكفاءات الثقافية العاملة في الغرب للقيام بالتنسيق والمتابعة تحت إشراف الإدارة العامة. وتقوم المنظمة الإسلامية بتنفيذ عدد من الأنشطة التربوية والثقافية لفائدة الجاليات والأقليات الإسلامية بالتعاون مع المراكز والجمعيات الإسلامية في الغرب.

وقد توسَّع العمل الذي تقوم به المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في هذا المجال، بحيث امتدَّ إلى أمريكا اللاتينية، وعقدت تسعة اجتماعات حتى اليوم (يونيو 2015م) للمراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية العاملة في دول المنطقة. وستواصل المنظمة الإسلامية العمل في هذا المجال، إيماناً منها برسالة الجاليات والأقليات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة من خلال تنظيم عملها وتنسيق جهودها والعمل من أجل حشدها وتضافرها.

(5) استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب، ص : 8، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 2001 م.

أوضاع الجاليات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

انعكست تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، على أوضاع الجاليات والأقليات الإسلامية في الغرب بصورة عامة، كما أثرت مضاعفات هذه الأحداث، على الدور الذي تقوم به المؤسسات الإسلامية في أوساط التجمعات الإسلامية في بلاد المهجر، في خدمة الإسلام والمسلمين والعمل على إبراز صورة الإسلام، وذلك على النحو الذي أساء إلى سمعة العمل الإسلامي التربوي والثقافي في الغرب، وأضرَّ بمصالح العالم الإسلامي إضراراً كبيراً.

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أسوأ التأثير على صورة الإسلام في الغرب؛ فقد تحركت دوائر كثيرة، من أعلى المستويات إلى ما دونها، لشن حملات مغرضة ضد الوجود الإسلامي في الغرب، وضد كل ما يمثُّ إلى الإسلام بصلة في كل مكان، وعلى نحو لا يقارن بما كان عليه الوضع قبل وقوع تلك الأحداث.

ولا تزال هذه الحملات تتصاعدُ على نحو خطير، مما يدعونا إلى إعادة النظر في تطوير أساليب العمل لفائدة الجاليات الإسلامية، لحمايتها والدفاع عن مصالحها، ولمساعدتها على إبراز صورة الإسلام الحقيقية.

إن المسألة تتعلق أولاً بتصحيح صورة الإسلام في العالم الإسلامي قبل التفكير في إبراز هذه الصورة للمجتمعات غير الإسلامية. ويتعيَّن

علينا أن ننتقل من الاقتناع بالحقيقة التالية، وهي أن تصحيح أوضاع الأمة الإسلامية وترشيد أحوالها، وتكثيفها وفق المبادئ الإسلامية الحق التي تقوم على العدل والشورى والمساواة واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتقوية التضامن الإسلامي وتعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان الإسلامية، وإعلاء شأن العلم وتطوير البحث العلمي، والحث على العمل وإتقانه إلى أبعد الحدود - إن ذلك كله يمثل الوسائل الكفيلة بتقويم أوضاع العالم الإسلامي تقويماً رشيداً، وبتقوية المجتمع الإسلامي والرفع من شأنه، وبتحصين الذات، وبالارتقاء إلى مستوى التعامل مع المتغيرات الدولية، بما يلزم من رشد سياسي، ونضج فكري، ورؤية إنسانية متفتحة، وقدرات ذاتية تساعد البلدان الإسلامية على حماية مصالحها والدفاع عن حقوقها، والحفاظ على مقدراتها ومواردها وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

في هذه الحالة، تنعكس صورة العالم الإسلامي على الجاليات الإسلامية في الغرب، وتمتلك المؤسسات الإسلامية الوسائل الفعالة للعمل مع هذه الجاليات، على إبراز صورة الإسلام في نقائها وسماحتها، والوقوف في وجه الحملات المغرضة التي تسعى إلى تشويه هذه الصورة وتضليل الرأي العام في الغرب، ووضع الحواجز بينه وبين شعوب العالم الإسلامي⁽⁶⁾.

(6) وضعت الإيسيسكو، (برنامج العمل الخاص للرد على حملات التشويه الإعلامي للإسلام وللحضارة الإسلامية) الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة المنعقد في الجزائر سنة 2004م. كما أعدت الإيسيسكو (منهاج تكوين الصحفيين لمعالجة الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الغربية) الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الثقافة المنعقد في الجزائر سنة 2011م، واعتمده أيضاً المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الإعلام المنعقد في ليرفيل سنة 2012م.